بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

٢٢٢

٤٢٢

جامعة أم القرى / مكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

٤٨١٨

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي شرح صدور اولياءه لحمل كتابه الكريم وكشف شعور اوليائه لتلاوة آياته بقلب سليم
فرأته العظيم والصلوة والسلام على نوره الهادي الى طريق المستقيم وعلى آله واصحابه ذوي المناقب العالية في
الانتصار لملة القديم وبعد لما طلعت شمس السلطنة العظمى من افق الكمال واعتلى بدر الخلافة
الكبرى الى فلك الجلال ورئي بضوئه الساطع ونوره اللامع ان حياض المناظرة ناضبة الماء
ورياض المباحثة ذاهبة الرواء انوارها متخمدة وابوابها مغلقة انتخب بلطفه الكريم
ممن سلك مسالك المباحثة عند مذاكرته وامر الاشتهاج الى مناهج المناظرة عند حضرته
الا لوهو حضرة من تشرف الخبء والاحسان وبسط بساط الحمائية ومهاد الامان وتقرب رياض
الفضل بحسن تربيته وازهر نجوم الشرع بمين تقويته وربح ناشد طيعة العلوم باسرها
فروعا واصولا واتقد المعارف كلها معقولا ومنقولا السلطان الاعظم والخاقان الافخم
ظل الله في العالم السلطان ابن السلطان السلطان سليم خان ابن السلطان
مصطفى خان خلد الله شموس سلطنته نائبة من الزوال واقمار دولته ثابتة على الكمال
اللهم امدد ظلال رأفته على كافة الانام ما نشرت فوائد البيان على ألسنة الاعلام
واجعل قلبه مسرورا بتبليج لواء جيوشه انك فتحنا مبينا وبشرادف فتوح يسوقه
وينصرك الله نصرا عزيزا اما وقد طاب الوطر منتهجا ونتائج الافكار منتجا امطر علينا
سحائب الافضال والانعام وخصنا بفائدة الاشتغال والاكرام فحررت مما جرى عند
حضرته من المباحث تائها التحرير على ما برجع اليه التقرير جمعا نقف فيه عز وجل سورة الذي
خلق لكم ما في الارض جميعا قال السيد عبد الرحمن المعروف بين اخرابه بولي افندي ادام
الله بالفوز والسعادة في الاستخراج فوائده لفظا ومعنى افكار عميقة ومباحث
شريفة يتحير عقول المتفكرين ويضل شعور المتبصرين ويعجز من تقريرها الباع البيان ويقصر
في تحريرها اليد الانسان قوله هو موضع للجزئيات المشخصة بالوضع العام فيكون حقيقة

ANAS

حقيقة في الجزء الكلي والسماء المشخصات الجزئية لكونها معاني مستقلا موضوعا لها ليست من
قبيل المشترك ولا المجاز في بعض وحقيقة في بعض ومن قال ان هو اسم الله بقول ويطلق كذلك
لكونه مدلوله الجزئي وموضوعا له لا لكونه موضوعا كوضع الاعلام او كوضع الاجناس حتى يكون
لفظها مشتركا بين كونه اسم الله وبين كونه جمعا مع كونه خلاف الاصل فلا يسمع من المدعي
الا بالنقل الصريح بالاشتراك وفي مثل انه هو الغفور الرحيم يكون عبارة عن الواجب
وفي مثل زيد هو القائم عبارة عن زيد وكذا جميع موارد وهاكذلك السماء الاشارات
الان القريبة يعتبر فيه اوصاف المرجع بل ذاته مشخصا ولهذا خص اسم هو اذا اريد الذات
المشخص من حيث هو مشخص واما اورد الجزاء بالموصول ليدل ان كونه خالقا للارض وما
فيها والسماء وما فيها معلوم عند المخاطب لان العلة يجب ان يكون معلوم الثبوت عند
ان قلت ان اليضاوي جوز في قوله تعالى كيف تكفرون بالله ان يكون الخطاب للكفار او
للمؤمنين او للجميع الفريقين وعلى كل تقدير ان مضمون الصلة ليس بثابت عندهم كلا
كالدهرية او بعضا كالمجوس والمعتزلة وقوله هو الذي سوف لتقرير الانكار بعد بيانه
بقوله وكنتم امواتا فاحياكم الاية قلنا لو خص الكفار للقريش واريد بالكفر المنكر
الشرك في الالوهية والعبادة فلا بد والاعتراض للاعتراض بقوله تعالى ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله ولو عم الفريقين فمعلوميتها بالبداهة التمكن
الى معرفة لان من امعن بدايع الاكوان وحوادث الزمان علم ان الصانع والخالق هو
الله تعالى فان قلت اذا عم انكار الكفر سواء كان في الذات او في الصفات او فيما يرجع
اليهما وامتداد اثبات معرفة الله تعالى توحيد ذاته وكمال صفاته وما يرجع اليهما على ما
فصل في الكلام فلا يلتئم هذا الدعوى من قوله هو الذي الاية قلنا ان من امعن النظر
فيما خلق في الارض والسماء وضم المقدمات المعلومة عند الاذكياء في حق المعرفة وجد
الصانع وتوحيده في ذاته وصفاته وافعاله بحيث لا يبقى عليه شك وما ثبت بعد ثبوت

النبوة بكلام الله تعالى وسمعه وبصره راجع الى النظر المذكور باعتبار الآلة المجوزة وفائدة تقديم
الكل على المفعول الاول التعجيل المسرة والتشويق وهي ظاهرة فان قلت هل تفيد هذه الجملة
قصرا كما يستفاد من تقرير بعض الحواشي وليس فيها اداة القصر في الظاهر قلت يمكن
ان يقال طرفا المعارف فيها اما ينزلان منزلة القصر اذا كان المبتدا او الخبر معرفة كما صرح به بعض حواشي
المختصر بانه اذا كان موقتين مقطعا يستفاد القصر ليكون الفائدة اتم او من اسم الموصول لكونه
بمنزلة لام التعريف ولهذا تقع احدهما بدلا عن الآخر فتفيد قصر الخلق اليه تعالى فان قيل لابد
بين الاعتقاد ومتعلقه بين الصواب والخطاء ولم يوجد هنا على تقدير الخطاب للكفار باعتبار الا
الاشتراك في الالوهية لان الخلق وان كانت تفيد للطيبي والدهر قلت الاعتقاد معتبر
في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيها من قبيل قصر الصفة على الموصوف وحقيقة كثير
وان امتنع عكسه ولو سلم فالاعتقاد المشوب في البعض يكفي في الافادة اذا علم المخاطب للكل
ولو سلم فباعتبار الخلق المتعلق لكم فحط الفائدة القيد وكل المخاطب عارف عنه فيكون فيه اعتبار آخر
ثالث فان قلت ان الظاهر من هذه الجملة ان يكون معطوفة على قوله وكنتم اموتا فاحياكم
للمناسبة بينهما لكونها مسوقتان لانكار الكفرة وتوبيخ للكفار على تركهم النظر في الاحياء
في ذواتهم وفجائتهم وقف عليه بقائهم مع كونهم عقلاء لم اخر الفصل قلت الفصل اما لكمال
الاتصال لكونها كالتاكيد ان اعتبر حكم ما قبلها وافادتها بانه ليس كلاما مجازيا بل امر
محقق ثابت او كالبدل عما قبلها باعتبار ان الجملة الاولى كغير الوافية لاختصارها بالاماتة
والاحياء والارجاع وافادة الثانية الامر بقائهم وتتميم بقائهم والغرض اعتبار الثاني
المراد التعجب والتوبيخ على الكفر مع قيام البرهان الى آخره والانقطاع اوشبه الانقطاع من حيث انه
اذا عطفت توهم ان ما قبلها وما بعدها كالمستقلة في الافادة بل بمجموع ما قبلها وما
وما بعدها كالشبه كمال الاتصال من حيث انها جواب لسؤال نشا مما قبله بان دليل انكار الكفر
البحت وخص بفعل الاحياء والاماتة ام يوجد في غيرها ايضا فاجيب بانه الذي خلق جميع ما

ما في الارض فالكفر منكر قطعا بالنظر الى الذات والبقاء وانت تعلم ان الفعل الواحد يحتمل
امكانات كثيرة واعتبارات مختلفة كما في قطع الاب بسرقة ابنه عن قوله واذا خلوا الى شياطينهم
شبه الانقطاع او شبه كمال الاتصال فالظاهر ان يورد الجملة الثانية بالفعلية لتوافق
ما قبلها بالعطف كما مر وهنا افادة الانكار لكنه غير الاسلوب للاشارة والتنبيه الى التفاوت
بينهما بان الاولى اوضح في الانكار لتعلقه بذواتهم دون الثانية لانه متعلق بحالهم وبقائهم
الى حينين من ذواتهم والفعلية تجدد وهنا في انها باعتبار كون الزمان جزءا منه او ظرفا للنظر
والاعتبار من الاسمية التي تفيد الدوام ومن هذا تعين الفعلية بالاولى والاسمية في الثانية
مقدمة اورد ونها بالظاهر ارتباط المباحث الآتية عند الناظر اعلم ان الحكم المستفاد من
الدليل النقلي اما شرعي يعرف بما يجزم بامكانه ثبوتا وانتفاء كجزمنا بجواز جلوس زيد على
منارة الاسكندرية كائنا وانتفاء والطريق للعقل الى معرفته وقوعه بالبرهان العقلي
بل يحتاج الجزم في وقوعه الى دليل نقلي يوقف صدقه بصدق قائله وبلوغه الى مرتبة التواتر او غير
ذلك من القرائن الدالة على صدقه والمراد بالنقلي ما لا يجزم العقل بامكانه ثبوتا وعدما كذوات
الله تعالى فالنظر فيها ان حكم العقل بامكانها بعدها وجب جاز ان يكون من الممتنعات كقوله تعالى الرحمن
على العرش استوى لان استواء الرحمن واعتلاءه لم يجزم العقل والا بامكانه وثبوته وانتفائه
ثم تامل فيما ذكرنا فيها تعلم ان الاستدلال في حقه تعالى ممنوع والعدول عن الظاهر واجب والتاويل على
قانون الاسلام لازم فيها فالجسمية لقصور نظرهم لم تقف البرهان على الامتناع وحكموا على الله
بما يقتضيه البرهان العقلي المؤيد بالشرع على الامتناع والله الكافر معتقدهم وتعطيلا فالجاحد لله
الاصالة بما لم يحصل الجزم بعدم المعارض العقلي للدليل النقلي في الدرجة العليا كما في المثال المذكور
وان حصل الجزم في الشرعي كجريان الانهار الجنة تحت الاشجار فيها فان العقل يجزم بوقوع ما جاء
شاهد بوقوعها فجزم من ينكرها الانهار فظاهر اجزم منا بوقوع الرؤية في الدنيا الاخرة بالادلة
النقلية بعد اثبات امكانها وحقيقتها ومن لم يثبت امكانها اول النصوص الظاهرة ولهذا تقدم

لعدوله عنها من غير ضرورة في نفس الامر بخلاف الدليل العقلي فانه يجوز
بقيد الجزم بعدم المعارض العقلي لانه مركب من مقدمات علم بالبداهة بعضها او علم بالبداهة لزومها
مما علم بعضه بالبداهة وح يستحيل ان يوجد ما يعارضها الان الاحكام لانتقاض بحسب نفس الامر
لان مدلول الدليل العقلي لا يختلف لاستناده الى موجب عقلي بحسب نفس الامر ولو تعارضا لزم
اجتماع النقيضين كما بيناها النتيجة فان مقدماته بديهية بحسب نفسها او توجد بحسب وجزم العقل
بعدم المعارض العقلي القائم على خلافها يدل عليه البرهان النتيجة اما الدليل النقلي في الدعوى
الشرعية بالمعنى المذكور بقيد القطع جزما اذا كان قطعي الدلالة قطعي الثبوت لان صدق المخبر يدل
على انتفاء المعارض الشرعي اذ لو كان له معارض شرعي لزم الكذب للشارع في احدهما مثلا اما
اخبر الشارع بقول احد الشقين امتنع ان يكون معارض شرعي يدل على خلافه فان قلت
لعل يمكن صدق المبلغ ان يبلغ المعارض العقلي فيدل النقلي في العقليات القطعي كما يدل في الشرعي
قلت اذا اريد بالعقلي ما لا يجزم العقل بالحد طرفيه فاذا قام الدليل النقلي عليه لم يمنع بحسب
نفس الامر قيام البرهان العقلي على خلافه فيجب التأويل للنقلي لئلا يلزم ابطال الاصل بالفرع
لان ثبوت النقلي بالعقلي واذا بطل طل فرعه ويلزم بطلان النقلي والعقلي جميعا فلا يصح
العقلي حينئذ فيثبت حكم العقلي وبطل النقلي ومن لم يوقف على هذه المقدمة لم يفهم تحقيقا ما بيانا
وجدليا كيف التشكيك فيما اخبره الله ورسوله فانه عبث وهذيان في هذا المقام وهذا هو
التحقيق وان لم تفهم فلا بأس بمثل هذه الابحاث بالنسبة الى مثلك يا هذا المقام واذا
تقرر هذه المقدمة فاقول اخبر الشارع بانه خالق كل شيء في الارض وهو يحتمل الظاهر ان يكون
والاوجب التأويل كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وفيه نسبة طريقة كثيرة الاول ان الخلق
لا يكون الا بالتأثير فيتحقق المؤثرية في الفاعل والحاجة في المعلول سواء تحقق الاحتياج
فيه من امكانه فيكون تعليل الموجودات المقدرة الممكنة او الحادثة فلا يكون القديمة منها واذا ثبت
ان الازلي موجود ممكن والاول هو الحق والتحقيق واذا انتفى احدهما انتفى التعليل لان ما ليس بممكن

ممكن اما واجب او ممتنع وما ليس بحادث اما قديم او ممتنع كلا بعض الاصل ان والمؤثرية
اذا انتفت بمنع وجود المعلول بالبداهة فالمؤثرية في جانب الفاعل والحاجة في جانب المعلول
فلو فرضنا وجودين لزم التسلسل على تقدير وجود المؤثرية فلانها لا تكون واجبا لاحتياجها
الى موصوفها والا متنعا لما فرضنا انها موجودة فيكون ممكنا فاحتاج الى مؤثرية اخرى وهكذا الى
غير النهاية واما على تقدير وجود الحاجة فلانها محتاجة الى موصوف لعدم قيامها بنفسها فتنقل
الكلام الثانية فيتسلسل واذا لم تكونا موجودتين لم يكن الممكن متصفا بالحاجة الا بسبب الامكان
والمفروض لم يكن الفاعل متصفا بالمؤثرية فيما صلا فعلى هذا يمتنع ايجاد شيء ويقضي التأويل
كما في الاية السابقة ولو فرضنا غير موجودين انتفيا فيمتنع الايجاد من غير مؤثرية من الفاعل
والحاجة من المعلول والجواب باختيار الشق الثاني لانا لا نسلم انتفائها واذا لا يلزم من كونها
اعتباريين انتفائها عن غير بعض الاشياء كثير من الامور العدمية والاعتبارية يتصف بها الموجود
الخارجي كما في زيد عالم او المعلوم او المعدوم كالامتناع والعدم فانهما وصفان عدميان لا وجود
لهما في الخارج مع ان الممتنع والمعدوم متصفان بهما وينقض بهذا احدوث الصفات
والحوادث اليومية المحسوسة فانها لو عدمت يقضي ان لا يحدث بعدها الصفات لانا نعلم بالبداهة انها
على تقدير حدوثها متصفة بالحاجة الى المؤثر المتصف بالمؤثرية فيها الشبهة الثانية ان الممكن غير
محتاج الى المؤثر لا لامكانه ولا للغيره اذ لو احتاج لكان التأثير اما في الماهية او في الوجود او الموصوفية
به اذ لا عدم التأثير فيها لزم الاستغناء واللازم باسرها محال اما الاول والثاني فلتأثر امكان
جعل الماهية ماهية والوجود وجودا قبلا ان تأثير لكونها تحصيل الحاصل والموصوفية
عدمية فلا تكون اثر للفاعل لان اثر التأثير في الوجود ولا بد ان يكون موجودا في الخارج والجواب
عن الثاني في الوجود الخاص والهوية لان الوجود المطلق او في نفس الماهية باعتبار الوجود
بمعنى انه يجعلها بحيث يتصف بالوجود لا بمعنى ان يجعل انتفائها موجودا محققا في الخارج
فلا يلزم تحصيل الحاصل ولا العدم اثر للفاعل الشبهة الثالثة ان تأثير الفاعل في الممكن

حال الان الثانية فالوجود لو امكن اعلاه حال الوجود لامكن ايجاد الموجود فحصل الحاصل واما في
حال العدم وسوء ايجاد لا يجتمع بان القدرين وذلك لان وجود الاثر مع ان غير لا يستحق عنه كما لا يمكن
مع الكسر الوجود مع الايجاد وقد فرض ان التأثير في الوجود في حال العدم كان وجود الاثر ايضا
بكونه تلك الحال مجتمع الوجود والعدم هذا والجواب ان اراد ان التأثير بشرط الوجود او بشرط
العدم فالحصر ممنوع بان التأثير في ذات الممكن من حيث هو لا بشرط الوجود ولا بشرط العدم
وان اراد في زمان الوجود او في زمان العدم ان في زمان الوجود او في زمان العدم فالمحال ايجاد
الموجود بوجود مقدم وايجاد الموجود بوجود مقارن للايجاد ولا استحالة فيه لان تحصيل الحاصل
بهذا التحصيل في زمان الوجود وكذلك في الثاني لان اتصاف المعدوم بالوجود في زمان عدمه الا آن
عدمه حتى يلزم جمع القدرين وايضا نقوض بالحوادث الكائنة من الاعراض كالسخونة والصوت
الشبهة الرابعة ان جميع علة ما في الارض بحيث لا يخرج عنه شيء ان كان موجودا في الازل لزم
ان يكون في الارض موجودا في الازل ولا يتخلف عنه اثر ولو لم يحصل في الازل لكان حصول الحوادث
فيها وقائمة المعية ان تتوقف على شرط حادث لزم ان لا يكون جميع ما يتوقف في الازل فيها على
المفروض وان لم يتوقف على شرط حادث فيوجد الحوادث في الاوقات المتعاقبة فيلزم الترجيح
بلا مرجح لان المؤثر المستجمع لجميع شرائطه التأثير مشترك بين الاوقات ونسبته اليها متساوية
من كل الوجوه بالفرض المذكور فوقوع ما في الارض في وقت دون وقت ترجيح احد المتساويين
على الآخر وان لم يكن جميع ما لا بد منه بالفرض المذكور حاصلا في الازل كان بعضه حادثا فيما لا يزال
فعلى هذا التقدير ان لم يحتج هذا الحادث المعين الى تأثير موثر حاصل لزم استغناء الحادث عنه
وهو ضروري الاستحالة وان احتاج فاما ان يكون جميع ما لا بد منه في وجوده حاصلا في الازل
فيلزم قدم ذلك الحادث او لا يكون فيه فبعض حادث بالضرورة وينقل الكلام اليه لزم الدور
او التسلسل فخلق ما في الارض محال في الازل وفيما لا يزال والجواب انه لا نسلم ان جميع ما لا بد منه
في الايجاد لو كان حاصلا في الازل ولم يتوقف التأثير الى شرط حادث لزم منه حصول الاثر فيه دائما

تحصيل الحاصل

واما بد منه في ذلك اذ لم يكن من جملة ما لا بد منه الارادة التي من شأنها التخصيص والترجيح فيلزم من عدم اضافة المخصص والمرجح من خارج فاذا كان فيها الارادة فلا يلزم ترجيح احد المتساويين من غير مرجح من خارج والسفسطة ممنوعة والاعتراض عليه بان نفس الارادة غير كافية في حصول المراد والا لزم الحادث في الازل كما سيأتي فاذا لا بد من تعلقها فان كان التعلق في الازل لزم وجود ما في الارض في الازل والا لزم الترجيح بلا مرجح وان كان حادثا فالكلام فيلزم الدور او التسلسل مدفوع بوجهين الاول انا لا نسلم على تقدير تعلق الارادة في الازل ولم يوجد الحادث فيه لزوم الترجيح بلا مرجح الارادة لتعيينها بايجاد فاعلها وان زعم بان حضور الوقت مما يتوقف عليه الحادث بنقل الكلام فيلزم التسلسل او الدور لختار التسلسل فهو ليس بمستحيل في الامور الغير المجتمعة في الوجود وان كان غير مختار فعلى تقدير تعلق الارادة فيما لا يزال لا نسلم استحالة التسلسل لانها امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج ومن شرط الوجود والتوقف على هذا التقدير بانه يلزم ان العلة التامة معدومة لكون الامر الاعتباري جزءا منه ليس بشيء لان معنى وجود العلة التامة تحققها وتشخصها في نفس الامر سواء كانت موجودة في الخارج في بعض جزئياتها كالعلة الفاعلية فان وجودها ثابت بضرورة العقل والاستدلال بانتفاء الواجب او معدومة فقط كارتفاع المانع وتأويل ارتفاع المانع بالموجود باعتبار انه كاشف عن الوجود تكلف لا يصار اليه ولو سلم لا بد ان يعتبر الايجاد فيها فهو امر اعتباري والالزم من انعدام الحوادث انعدام الواجب وتخلف المعلول عن علته التامة او موجودا ومعدوما معا كما في العلل المعدة على ما صرح به علامة الشريف ومعلوم بالبداهة عند من اتقن العلوم النفس الامرية وان رد ان التعلق ليس من الاعتبارات المحضة بقطع المقر بل متحققة في نفسها فيجري التطبيق باعتبار حصولها في الموصوف بها على سبيل الترتيب اجيب انا نمنع التطبيق في الموجود خارجا او ذهنا مفصلا ووجود التعلقات في الموصوف محل لا ينقض بالتطبيق والثاني لا نسلم استحالة المستغني المؤثر فيه لان التعلق امر عدمي لا يحتاج الى المؤثر بل يحتاج ومحصله وفيما فيه قوله بيانه اخر مبتنى على الاول اعلم ان في الاوائل امورا متعددة